

الدقاسي يرفض المساس بمساعدات فئة صعوبات التعلم

السذي لا يؤمن معه تأثر جميع المنتجات بهذا الإشعاع. وقال الدقاسي أن قضية حظر استيراد المنتجات اليابانية لا ينبغي أن تقف عند حد السلع والمنتجات الغذائية، وإنما يجب بينها حظر استيراد السيارات ومنتجاتها وأي منتج آخر، مشدداً على ضرورة عدم التأخر في اتخاذ تلك الخطوة المستحقة. ودعا إلى اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية في هذا الشأن واتباع القواعد المتعارف عليها دولياً للمرحلة الأولى من انتقال إشعاعي محتمل، مشيراً إلى ضرورة تشديد الإجراءات في مختلف المنافذ لمنع أي محاولات تهريبية لإدخال أي منتجات يابانية ملوثة. وقال الدقاسي إن الحكومة عليها أن توفر المنتجات البديلة من خلال فتح باب الاستيراد مع الدول الأخرى، مشيراً إلى أن مثل هذه المواقف تحتم على الحكومة أن تكون دائماً مستعدة للتعامل مع أي سيناريو قد يحدث ويصعب معه استيراد أي سلعة من أي دولة أيا كانت.



علي الدقاسي

والاستفادة منهم، لاسيما أن تلك الفئة (صعوبات التعلم) تضمنتها مواد القانون للتأكيد على أهمية العناية والاتفات إليها. وذكر الدقاسي بالقاعدة الشرعية التي تقول «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» مؤكداً أن هذه الفئة في المجتمع بشكل يحقق النتيجة المرجوة للوطن ككل لا يمكن أن يتحقق إلا بمحتمل الخطوات اللازمة لهذا الدمج ومن ضمنها تلك المساعدات التي يسعى مدير الهيئة إلى منحها عنهم. وتابع، لا شك أن الوثيقة التي رفعتها لجنة حماية قانون المعاقين إلى د. التمار تهدف إلى التأكيد على تفعيل مواد القانون ضماناً لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وهو الأمر الذي دعانا إلى التوقيع عليها، إلا أنها لا ينبغي أن تكون ذريعة لمنع فئة نص عليها صراحة في القانون من مساعدات مستحقة لها، مشيراً إلى أن الحرص على القانون وعلى فئة المعاقين دفعنا إلى التوقيع على الوثيقة والذي أيضاً كان منطلق اصحابها هو الحرص نفسه الذي يدعوننا الآن إلى تصحيح الخطأ الوارد في الوثيقة بشأن ادراج «صعوبات التعلم» ضمن المستفيدين «غير القانونيين» بميزات المعاقين، مشدداً على ضرورة استجابة هيئة شؤون ذوي الإعاقة للمطالبات في هذا الاتجاه حتى لا تضطر إلى التدخل تشريعياً لتصحيح المسار إذا لم يكن واضحاً أمام الهيئة في الفئات المستحقة للعناية وفق مواد القانون.

من جهة أخرى طالب النائب علي الدقاسي الحكومة بوقف استيراد جميع المنتجات من اليابان ومن دون استثناء، معتبراً أن هذا الإجراء بات ضرورة في ظل التسرب الإشعاعي الذي بلغ مستويات خطيرة من شأنها التأثير على صحة الإنسان، وهو الأمر

رفض رئيس لجنة المعاقين بمجلس الأمة النائب علي الدقاسي التوجه إلى إلغاء صرف المساعدات التي تمنح حول موقف كتلة العمل الشعبي في حال طليت كتلة التنمية والإصلاح إضافة محور أحداث البحرين إلى الاستجواب. وسئل البراك عن حملة التواقيع الشبابية وتغيير شعارها فقال: إن هذه الحملة ليست مسؤوليتنا وإنما مسؤولية قوى شبابية سيقفنا في تحركاتهم كما سبقت كل كتلة نيابية، ونحييهم على هذا الدور الذي يقومون به وعن ثم فهم المسؤولون عن تغيير شعار الحملة.

مجلس الوزراء، فاجاب: لو كانت الاستقالة تسقط المسألة فذلك محاور أخرى أم أنه بنفس المحاور التي أعلن عنها في السابق فقال نحن متفقون على المحاور السابقة مادام رئيس الوزراء رجع إلى منصبه السابق ونحن ملتزمون بالاستجواب السابق. ورد الطبطبائي على سؤال الصحافيين عما إذا كانت الاستقالة تبطل المسألة خصوصاً أن الاستجواب سيقدم بعد أداء الحكومة ليمين الدستورية وما إذا كان ذلك تصديداً لسمو رئيس

هايف امس الا ان اجتماع لجنة حماية الأموال العامة حالت دون ذلك، وسنجتمع معهم اليوم، ونتمنى ان نستمتع منهم ويستمتعوا معنا حول جميع القضايا، مشيراً إلى ان استجوابهم المزمع تقديمه سيتم اطلاق جميع الكتل البرلمانية عليه، لاسيما انه متعلق بالأموال العامة ومرتبطة بتقارير صادرة من ديوان المحاسبة، الذي هو مسطرة المجلس وليس مسطرة رئيس الوزراء.

وأبدي البراك استعداداه لمناقشة إضافة محور استجواب التنمية والإصلاح والنائب محمد

كان الاستجواب الذي سيقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء ستضاف له محاور أخرى أم أنه بنفس المحاور التي أعلن عنها في السابق فقال نحن متفقون على المحاور السابقة مادام رئيس الوزراء رجع إلى منصبه السابق ونحن ملتزمون بالاستجواب السابق.

ورد الطبطبائي على سؤال الصحافيين عما إذا كانت الاستقالة تبطل المسألة خصوصاً أن الاستجواب سيقدم بعد أداء الحكومة ليمين الدستورية وما إذا كان ذلك تصديداً لسمو رئيس

البراك: استجواب «الشعبي» للمحمد قائم وعودته لرئاسة الحكومة عودة للتأزيم



مسلم البراك

الطبطبائي: تنسيق نيابي لتعديل الدستور والاستقالة لا تسقط المساءلة السياسية

قال النائب د. وليد الطبطبائي إن كتلة التنمية والإصلاح تتشاور الآن مع النواب المستقلين والكتل النيابية وكذلك مع أنشطة وتجمعات سياسية وقوى شبابية وذلك لتوحيد الجهود والتحرك للمرحلة القادمة، مشيراً إلى أن كتلة التنمية إضافة إلى فعاليات أخرى تبنيت فكرة تعديل الدستور والإصلاح الدستوري من أجل عدم تعطيل دور مجلس الأمة.

وأضاف الطبطبائي أن أبرز تعديلات للدستور هما شرط حصول أي حكومة على الثقة

يتعلق بعدم تصويت الحكومة في المجلس وان يقتصر التصويت على أعضاء مجلس الأمة فقط. وسئل الطبطبائي عما إذا كان استجواب «التنمية والإصلاح» و«الشعبي» سيقدما مع بعضهما، فقال سيقدمان استجوابين منفصلين، مشيراً إلى أن موعد تقديم الاستجوابين بعد أداء الحكومة اليمين الدستورية وكذلك بعد مباشرة الوزراء عملهم ويكونون وزراء دستوريا.

وسئل الطبطبائي أيضاً عما إذا



د. وليد الطبطبائي

الصواغ: المحمد لا يستطيع أن يخرج الكويت من الأزمة الموجودة في ظل فشل الحكومة

ان خدم موقف الكتل مصلحة الكويت مع احتراما لشخص الشيخ ناصر المحمد. وأضاف نحن نعتقد اننا نعمل لمصلحة الكويت فنحن انشاء البلد ولا يستطيع كائن من كان ان يتهمنا بالعمل ضد مصلحة الكويت نحن نعمل بشفاافية ووفق الدستور، لذلك سنجتمع ونقرر.

وكرر الصواغ في جانب آخر المطالبة بإجراء تعديل دستوري يقضي بعدم مشاركة الحكومة في عضوية مجلس الأمة لأن الوقت اصبح مناسباً لهذا التعديل بما يضمن ان يكون التعديل نحو الأفضل.

وكرر الصواغ مجدداً تحفظه على قدرة رئيس الحكومة على اختيار وزراء أكفاء وعلى مدى قدرته في اخراج البلاد من هذه الأزمة. وعن موقف كتلة التنمية من الاستجواب الذي لوتحت به كتلة العمل الشعبي قال الصواغ: سمعت كما سمعتكم انتم عن استجواب الشعبي وهناك استجواب للنائب وليد الطبطبائي ممثلاً عن كتلة التنمية إلى جانب النائب محمد هايف تم الاعلان عنه لكن هناك اجتماعاً قادمياً يضم نواباً وكثلاً وبعض التجمعات يهدف إلى الخروج برأي واحد. وتمنى الصواغ في هذا السياق

عن رئاسة الحكومة حتى يفتح المجال للكويت حتى تختار رئيساً جديداً بنهج جديد وسياسة جديدة تنقل البلد من الوضع الحالي. وأشار إلى ان هناك تسقيفاً مع بعض الكتل التي لديها نفس هذا التوجه وبعض النواب للتصاوغ: سمعت وفق الدستور والقانون لما فيه خير ومصلة الكويت. ودعا الصواغ إلى دراسة المشكلات العالقة التي تسببت في شلل الدولة سواء في الإسكان والصحة والدفاع وغيرها مشدداً على أهمية اختيار الكفاءات من الوزراء في التشكيلة الحكومية الجديدة.

عرب النائب فلاح الصواغ عن تقديره واحترامه لا اختيار صاحب السمو الامير لمن يقولي رئاسة مجلس الوزراء. ورأى الصواغ في تصريح للصحافيين امس ان الشيخ ناصر المحمد لا يستطيع ان يخرج الكويت من الأزمة الموجودة في ظل فشل الحكومة في معالجة الوضع في تقارير ديوان المحاسبة فضلاً عن اختيار بعض الوزراء الذين اساءوا في العمل في الحكومة السابقة. وأضاف: ووفقاً لما نراه من التصرفات الحكومية غير الجيدة في الحلقات الإقليمية نرى ونفضل ان يعتذر سمو الشيخ ناصر المحمد



فلاح الصواغ

عبدالصمد: السلطان بحاجة إلى تطبيع سياسي وأستبعد نهاية عمر المجلس في يونيو كما أشيع

ان تشكل الحكومة وينتهي سمو الرئيس من اختيار الوزراء. وأوضح عبدالصمد ان هناك عدداً من النواب ضد التلويح باستجواب سمو الرئيس على اعتبار انها استجوابات شخصية وبالأخص الموجهة لسمو الرئيس. وطالب بضرورة ان تقدم الحكومة المنتظرة برنامج عمل حكومياً لها.

ورفض عبدالصمد القول بأن تكون الحكومة على المحك في الوقت الحالي خاصة في ظل وجود خطة تنموية فيما يتعلق بهذه السنة من الأربع سنوات، مشدداً للمرة الثانية على التوافق النيابي - النيابي، ومن جهة أخرى النيابي

السياسي. وعربياً عن حاجة السلطتين إلى ضرورة التطبيع السياسي والاستقرار. وحول عودة الوزراء المستجوبين قال هذا الأمر يعتمد على المكلف بالتشكيلة الحكومية وقناعته ورأيه، مشيراً إلى أنه دستورياً لا يوجد مانع من عودة من قدم بحقه استجواب من الوزراء بما في ذلك سمو الرئيس.

واستبعد عبدالصمد نهاية عمر المجلس في شهر يونيو القادم، كما أشيع مؤخراً من قبل بعض النواب تحت ذريعة تقديم العديد من الاستجوابات.



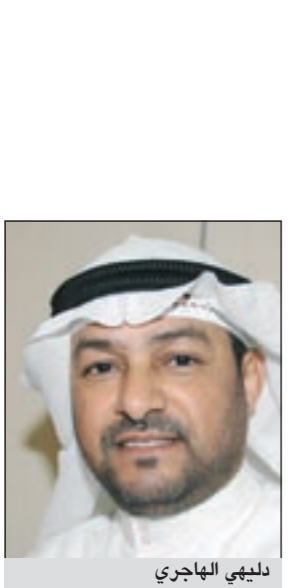
عدنان عبدالصمد

عاشور: حل البرلمان خلال شهر إذا قدم أكثر من استجواب

قال النائب صالح عاشور في تصريح على حسابه في «تويتر»، أنه في حال تم تشكيل الحكومة الجديدة وقدم أكثر

من استجواب ولم يتعاون المجلس مع الحكومة فإن حل البرلمان آت لا محالة خلال شهر.

الهاجري يقترح فتح سقف العلاوة الاجتماعية للأبناء



علي الهاجري

قدم النائب دليهي الهاجري اقتراحاً بقانون يقضي بصرف العلاوة الاجتماعية لعدد غير محدد من الأبناء وإلغاء تحديد عدد الأبناء، وقال الهاجري في مقدمة اقتراحه نظراً لأهمية الأسرة كوحدة ببناء المجتمع الأساسية، ورغبة منا في دعم الأسر الكويتية الكبيرة، ولما لمسناه من المواطنين بشأن هذا الموضوع، ورفض الغالبية منهم لتحديد عدد الأبناء في العلاوة الاجتماعية، نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 1992 لتعديل العلاوة الاجتماعية للمواطنين في الدولة، وتستحق في الدولة ابهاما لسلك الأولاد وبالعسبة لأب الواحد ولو تعددت الزوجات ويسري حكم هذه المادة اعتباراً من تاريخ العمل به دون صرف أي فروق عن الماضي.

وأشار إلى ان المجلس سبق ان مر بالعديد من الاستجوابات عبرياً عن حاجة السلطتين إلى ضرورة التطبيع السياسي والاستقرار. وحول عودة الوزراء المستجوبين قال هذا الأمر يعتمد على المكلف بالتشكيلة الحكومية وقناعته ورأيه، مشيراً إلى أنه دستورياً لا يوجد مانع من عودة من قدم بحقه استجواب من الوزراء بما في ذلك سمو الرئيس.

واستبعد عبدالصمد نهاية عمر المجلس في شهر يونيو القادم، كما أشيع مؤخراً من قبل بعض النواب تحت ذريعة تقديم العديد من الاستجوابات.

«حديس» ترفض المشاركة في الحكومة المقبلة وأسلوب المحسوبية والمحاصصة

وأصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بياناً صحافياً حول الحكومة المقبلة قالت فيه: اتخذت «الحركة» منذ سنة 2008 وحتى يومنا الحاضر منهج «المعارضة الإيجابية» للعلاقة مع الحكومة، وذلك لإيمانها العميق بعجز وفشل الحكومة عن تحقيق تطورات وأمال الشعب الكويتي بالشكل المطلوب، وأهمية الرقابة عليها إنجازاً للتنمية وحماية للمال العام وحفاظاً على الوحدة الوطنية الغالية.

وأشار إلى ان المجلس سبق ان مر بالعديد من الاستجوابات عبرياً عن حاجة السلطتين إلى ضرورة التطبيع السياسي والاستقرار. وحول عودة الوزراء المستجوبين قال هذا الأمر يعتمد على المكلف بالتشكيلة الحكومية وقناعته ورأيه، مشيراً إلى أنه دستورياً لا يوجد مانع من عودة من قدم بحقه استجواب من الوزراء بما في ذلك سمو الرئيس.

وأشار إلى ان المجلس سبق ان مر بالعديد من الاستجوابات عبرياً عن حاجة السلطتين إلى ضرورة التطبيع السياسي والاستقرار. وحول عودة الوزراء المستجوبين قال هذا الأمر يعتمد على المكلف بالتشكيلة الحكومية وقناعته ورأيه، مشيراً إلى أنه دستورياً لا يوجد مانع من عودة من قدم بحقه استجواب من الوزراء بما في ذلك سمو الرئيس.

الزلزلة يسأل الحمود عن تعيين خريجي «الأساسية» في تخصصاتهم

● لماذا لا يتم تعيين خريجي كلية التربية الأساسية (تصميم داخلي) - مساند تربية فنية) في تخصصاتهم والاستفادة منهم؟ ● لماذا لم يؤخذ رأي المتخصصين أو أهل الميدان في الاستفادة من الكوادر المتخصصة في التصميم الداخلي؟ ● ما إجراءات تطوير مناهج الديكور بما يتماشى مع البيئة الكويتية؟ ● ما إجراءات الأمن والسلامة لمنع الاصابات من استخدام الاجهزة الخطرة؟ في النجارة والالكترونيات؟

المادة إلى نجارة والكترونيات رغم عدم وجود رابط بينهما، وصعوبة متابعة المادة والمعلمين، وطبق التوجيه الفني بخطة المنهج الجديد دفعة واحدة لجميع صفوف المرحلة المتوسطة مع وجود عجز شديد في إعداد المعلمين والمباني المجهزة وورش النجارة ومختبرات الكهربية، فضلاً عن عدم أخذ رأي أهل الميدان، حيث لا تتناسب هذه المواد مع الفئة العمرية لطالب المرحلة المتوسطة، وتفق قدراته العقلية، ولا يستفيد الطالب من مادة النجارة أو الالكترونيات.

أو تربية فنية، فالمصمم الداخلي يصمم ويدرس الفراغ الداخلي في العمارة ويوزع العناصر الضرورية والجمالية ويديها، أما النجار فيقوم على تنفيذ جزء مما يحتاجه من التصميم ويتعامل مباشرة في الورش والأخشاب والأجهزة الخطرة التي تتطلب تدريباً خاصاً. ولقد طالب هؤلاء المعلمون بتحويلهم من تدريسي النجارة إلى الديكور بسبب إصابة بعضهم بأمراض الحساسية والربو من جراء تعاملهم مع الأخشاب والإصباغ، فضلاً عن تعرضهم لأخطار أجهزة النجارة ورفض طلبهم، وتم تقسيم



د. يوسف الزلزلة

وجه النائب د. يوسف الزلزلة سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة التربية ووزارة التعليم العالي د. موضي الحمود، وجاء كالتالي: تهدف الوزارة إلى تحسين مخرجات التعليم لتناسب احتياجات سوق العمل والاستفادة من الكوادر الوطنية في المجالات المناسبة لها، ويؤدي ذلك إلى الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية، ويلاحظ تعيين خريجي كلية التربية الأساسية - تخصص (تصميم داخلي- مساند تربية فنية) في المدارس الحكومية كمعلمين مادة النجارة والديكور، وهي مادة بعيدة عن تخصصهم سواء كتصميم داخلي